

## القبة.. مصب ورافد

رغم حصاد الإنجاز غير المسبوق الذي حققه مجلس الشورى خلال العام الجاري، إلا أن سقف طموحات وتطلعات رئاسة المجلس وأعضائه ما زال أعلى بكثير مما تحقق، دافعهم في ذلك أولوية هموم المواطن واحتياجاته، ورغبتهم في أن كل ما يخرج عن المجلس يكون موجهاً وملموساً ومؤثراً على حياة المواطن واستقراره ورفاهيته أولاً وأخيراً.

ذلك الموقف النابع من حجم المسؤولية الملقاة على هؤلاء الأعضاء، يتجسد بصورة واضحة في بداية كل جلسة وقبل بدء مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسات المجلس حيث يتسابق الأعضاء على تقديم مقترحاتهم وتوصياتهم التي تصب في مجملها في قضايا حيوية ذات علاقة بالشارع والمواطن، الأمر الذي يعكس التصاق الأعضاء ومعايشتهم لواقع بلدهم واحتياجات المواطنين، وحرصهم على تجاوز الدور التشريعي والرقابي ليكونوا لسان حال المواطن وجسراً بينه وبين متخذ القرار.

فبالتوازي مع الدور التشريعي المميز الذي مارسه الأعضاء في هذه الدورة، والذي لمس الجميع في منظومة الأنظمة واللوائح التي صدرت من تحت القبة، وشملت كافة القطاعات، وتوجت - في اعتقادي - بالأنظمة العقارية الأربعة التي صدرت مؤخراً (التمويل العقاري، التأجير التمويلي، الرهن العقاري، مراقبة شركات التمويل) ليس لشيء ولكن لكون تلك الأنظمة تخص قضية حيوية ولازمة تتصاعد بشكل لافت هي أزمة الإسكان.

بالتوازي مع ذلك الدور التشريعي، تفوق الأعضاء على أنفسهم في استثمار أكبر مساحة من الصلاحيات الرقابية لإلقاء الضوء على مكان الخلل في أداء العديد من الأجهزة الحكومية ومساعدة متخذ القرار في اختيار وسائل العلاج والتقويم، وإلى جانب ذلك باتت «القبة» مصباً لهموم المواطن، ورافداً لتحقيق أماله وتطلعاته، وهي نفسها آمال وتطلعات رئاسة المجلس وأعضائه.



د. محمد المهنا